مؤشر بنك بيبلوس والجامعة الأميركية في بيروت لثقة المستهلك في لبنان:
لا تغيير في ثقة المستهلك في الفصل الأول من العام 2019

- تشكيل الحكومة شكل العامل الأساسي لتعزيز ثقة المستهلك
- ركود ثقة المستهلك في الفصل الأول يعكس الحاجة المُلحة لتنفيذ إصلاحات فورية وملموسة من قبل الحكومة الجديدة

مقر بنك بيبلوس الرئيسي، الأشرفية، الثلثاء 16 نيسان 2019: أعلن بنك بيبلوس اليوم نتائج مؤشر بنك بيبلوس والجامعة الأميركية في بيروت لثقة المستهلك في لبنان للفصل الأول من العام 2019.

أظهرت النتائج تراجع المؤشر بنسبة 10,4% في كانون الثاني 2019 عن كانون الأول 2018، وارتفاعه بنسبة 13,6% في شباط وتراجعه بنسبة 2,5% في آذار2019. وبلغ معدل المؤشر 75,5 نقطة في الفصل الأول من العام 2019، أي دون تغيير عن معدل المؤشر في الفصل الرابع من العام 2018. أما معدل المؤشر الفرعي للوضع الحالي، فقد بلغ 66,4 نقطة في الفصل الأول من العام 2019، في حين بلغ معدل المؤشر الفرعي للتوقعات المستقبلية 81,6 نقطة. ولم يسجل أي من المؤشرين الفرعيين أي تغيير ملحوظ عن الفصل الرابع من العام 2018.

كما جاءت نتيجة المعدل الشهري للمؤشر في الفصل الأول من العام 2019 أقل بنسبة 28,7% من النتيجة الفصلية الأعلى له والتي بلغت 105,8 نقطة في الفصل الرابع من العام 2008، وأقل بنسبة 22% من النتيجة السنوية الأعلى له والتي بلغت 96,7 نقطة في العام 2009.

وفي تحليل لنتائج المؤشر، قال السيد نسيب غبريل، كبير الاقتصاديين ورئيس مديرية البحوث والتحاليل الاقتصادية في مجموعة بنك بيبلوس: "تأثرت ثقة المستهلك بشكل مباشر بالتطورات السياسية خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام 2019، حيث أن انخفاض المؤشر في كانون الثاني عكس التصاريح المتسرّعة في أواخر العام 2018 حول الإعلان الوشيك عن تشكيل الحكومة في لبنان. في المقابل، أدّى تشكيل الحكومة في اليوم الأخير من شهر كانون الثاني، أي بعد مرور تسعة أشهر من الجمود السياسي، إلى تحسن ملحوظ في المؤشر في شباط."

وأضاف السيد غبريل: "إن الزخم في ثقة المستهلك اقتصر على شهر شباط، إذ إن تراجع المؤشر في آذار يشير إلى أن المواطنين اللبنانيين يعتبرون أن تشكيل الحكومة ليس كافياً بحدّ ذاته وهو ليس بإنجاز كما يشير إليه السياسيون. هذا ويعتقدون أن وجود حكومة فعالة هو من الحقوق البديهية لكل مواطن يسدد ضرائبه. لذلك، لا تزال الأسر اللبنانية بحاجة لأن ترى خطوات ملموسة تؤدي إلى تحسن مستوى معيشتها ووضعها المالي، خصوصاً وأنها شهدت مراراً تغليب السياسيين أجنداتهم الشخصية والحزبية على المصلحة الوطنية." واعتبر: "إن الإسراع في تنفيذ الإصلاحات من قبل الحكومة الجديدة هو العامل الأساسي الذي بإمكانه أن يدعم ثقة الأسر اللبنانية ونظرتها المستقبلية على المدى الطويل."

وتشير نتائج الفصل الأول للمؤشر إلى المستوى المتدني لتوقعات الأسُر اللبنانية، حيث أن 10,6% من اللبنانيين الذين شملهم المسح توقعوا أن تتحسن أوضاعهم المالية في الأشهر الستة المقبلة، مقارنة بنسبة 9,6% في الفصل الرابع من العام 2018. واعتقد 60% من المُستطلعين في الفصل الأول أن أوضاعهم المالية ستتدهور في الأشهر الستة المقبلة، أي بارتفاع عن نسبة 57,9% في الفصل السابق، في حين توقّع 27,2% أن تبقى أوضاعهم المالية على حالها. كما توقع 9,1% من اللبنانيين الذين شملهم المسح خلال آذار 2019 أن تتحسن بيئة الأعمال في لبنان في الأشهر الستة المقبلة، أي بانخفاض عن نسبة 9,6% في كانون الأول 2018، في حين توقع 66,2% من المواطنين المُستطلعين أن تتدهور بيئة الأعمال في لبنان في الأشهر الستة المقبلة، مقارنة بنسبة 65,8% في كانون الأول 2018.

وأظهرت نتائج مؤشر بنك بيبلوس والجامعة الأميركية في بيروت لثقة المستهلك للفصل الأول من العام 2019 أن الإناث سجّلن مستوى ثقة أعلى نسبياً من ذلك الذي سجلّه الذكور؛ وأن المستهلكين المنتمين إلى الفئة العمرية الممتدة من 21 إلى 29 سنة سجلوا مستوى ثقة أعلى من الفئات العمرية الأخرى؛ وأن الأُسَر التي يعادل أو يفوق دخلها 2,500 دولار أميركي شهرياً سجلت مستوى ثقة أعلى من ذلك الذي سجلته الأُسَر ذات الدخل الأقل. بالإضافة إلى ذلك، سجّل العاملون في القطاع العام مستوى ثقة أعلى من الذي سجلته ربّات المنزل والعاملون لحسابهم الخاص والعاملون في القطاع الخاص والعاطلون عن العمل في الفصل الأول من العام 2019، في حين سجل الطلاب المستوى الأعلى من الثقة خلال هذه الفترة.

كما أظهرت نتائج المؤشر ارتفاع ثقة المقيمين في جبل لبنان بنسبة 6,9% في الفصل الأول من العام 2019 مقارنة بالفصل الرابع من العام 2018، تليها ثقة الأسر في الجنوب (1,3%+) والبقاع (0,4%+). في المقابل، تراجعت ثقة المقيمين في بيروت بنسبة 17,3% في الفصل الأول من العام 2019، في حين لم تسجّل ثقة الأسر في الشمال أي تغيير عن الفصل الرابع من العام 2018. وقد سجّل المقيمون في منطقة البقاع المستوى الأعلى من الثقة بين جميع المناطق الجغرافية خلال الفصل الأول من العام 2019، تليها الأسر في الشمال، والجنوب، وجبل لبنان وبيروت. وتحسّنت ثقة الأسر الدرزية بنسبة 14,6% في الفصل الأول من العام 2019 مقارنة مع الفصل السابق، في حين تراجعت ثقة الأسر الشيعية بنسبة 4,2% مقارنة مع الفصل الرابع من العام 2018 وانخفضت ثقة الأسر السنية نسبة 0,5%. بالإضافة إلى ذلك، بقيت ثقة الأسر المسيحية في الفصل الأول من العام 2019 دون تغيير ملحوظ عن الفصل السابق. وسجلت الأسر الشيعية أعلى مستوى من الثقة في الفصل الأول من العام 2019، تليها الأسر المسيحية، والسنية والدرزية.

يُذكر أن مؤشر بنك بيبلوس والجامعة الأميركية في بيروت لثقة المستهلك يقيس ثقة وتوقعات المستهلكين اللبنانيّين المتعلقة بالوضع الاقتصادي العام وأحوالهم المالية الخاصة، وذلك كما تفعل أبرز مؤشرات ثقة المستهلك حول العالم. ويتكون المؤشر من مؤشرين فرعيين: مؤشر الوضع الحالي ومؤشر التوقعات. المؤشر الفرعي الأول يغطي الظروف الاقتصادية والمالية الحالية للمستهلكين اللبنانيين، والمؤشر الفرعي الثاني يتناول توقعاتهم على مدى الأشهر الستة المقبلة. إضافة إلى ذلك، يتضمن المؤشر فئات فرعية موزّعة بحسب العمر والجنس والدخل والمهنة والتوزيع الجغرافي والانتماء الديني. وتقوم مديرية البحوث والتحاليل الاقتصادية في بنك بيبلوس باحتساب المؤشر على أساس شهري منذ تموز 2007، علماً بأنه تم اعتماد شهر كانون الثاني 2009 كأساس له. ويستند المؤشر على مسح لآراء 1,200 مواطن لبناني يمثلون السكان في لبنان. ويجري هذا الاستطلاع من خلال مقابلات شخصية مع أفراد العينة من الذكور والإناث الذين يعيشون في جميع أنحاء لبنان. وتتولّى

شركة Statistics Lebanon، وهي شركة أبحاث واستطلاعات للرأي، عملية المسح الميداني الشهري.

للمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بـ :

السيد نسيب غبريل
كبير الاقتصاديين ورئيس مديرية البحوث والتحاليل الاقتصادية في مجموعة بنك بيبلوس
الهاتف: 100 338 1 (961) رقم تحويل: 0205
هاتف مباشر: 595 338 1 (961)
الفاكس: 774 217 1 (961)
بريد الكتروني: nghobril@byblosbank.com.lb